International Journal of Educational Sciences and Arts (IJESA)
Vol. (4), No. (4)
IJESA
April 2025
المجلة الدولية للعلوم التربوية والآداب
الإصدار (4)، العدد (4)

قراءة في القوانين والمعايير المتعلقة بالرقابة على المحتوى الرقمي في منصات التواصل الاجتماعي في المملكة العربية السعودية

مترك بن بندر بن شفلوت
باحث دكتوراه، تخصص إعلام رقمي وتكنولوجيا الاتصال، كلية الآداب والعلوم، جامعة الأهلية، البحرين
MBMS1980@hotmail.com

كاظم مؤنس عزيز
أستاذ دكتور، كلية الآداب والعلوم، الجامعة الأهلية، البحرين

المستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير للقوانين والمعايير المتعلقة بالرقابة على المحتوى الرقمي (بأبعادها مجتمعة) على جودة المحتوى الرقمي على منصات التواصل الاجتماعي (بأبعاده مجتمعة) في السعودية واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لكشف عن التأثيرات الناتجة عن القوانين والمعايير المتعلقة بالرقابة على المحتوى الرقمي وتمثلت أداة الدراسة في الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي في السعودية وتحدد مجتمع الدراسة من جميع الأفراد في المملكة العربية السعودية الذين يستخدمون منصات التواصل الاجتماعي وتم اعتماد أسلوب العينة لتحديد عدد مناسب من المشاركين يمثلون المجتمع الأصلي تمثيلًا دقيقًا، وقد تم استخدام معادلة كريجسي ومورجان مما تحدد حجم العينة المطلوب بـ 384 فردًا وأظهرت النتائج وجود تأثير للقوانين والمعايير المتعلقة بالرقابة على المحتوى الرقمي (بأبعادها مجتمعة) على جودة المحتوى الرقمي على منصات التواصل الاجتماعي. وكما توصي الدراسة بضرورة متابعة القوانين المتعلقة بالمحتوى الرقمي ووضع آليات لتحسين جودة المحتوي الرقمي على وسائل التوصل الاجتماعي كما ينصح بإجراء دراسات مستقبلية منها تحديات الرقابة على المحتوى الرقمي عبر وسائل التوصل الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: القوانين والمعايير، الرقابة على المحتوى الرقمي، المملكة العربية السعودية.

International Journal of Educational Sciences and Arts (IJESA)
Vol. (4), No. (4)
IJESA
April 2025
المجلة الدولية للعلوم التربوية والآداب
الإصدار (4)، العدد (4)

A reading of the laws and standards related to digital content censorship on social media platforms in the Kingdom of Saudi Arabia

Mutarik bin Bandar bin Muhammad bin Shaflout
PhD researcher, specializing in digital media and communication technology, College of Arts and Sciences, Al Ahlia University, Bahrain
MBMS1980@hotmail.com

Kazem Moanes Aziz
Professor, College of Arts and Sciences, Ahlia University, Bahrain

Abstract

The study aimed to identify the impact of laws and standards related to digital content censorship (in all their dimensions) on the quality of digital content on social media platforms (in all its dimensions) in Saudi Arabia. The study used a descriptive and analytical approach to uncover the effects resulting from laws and standards related to digital content censorship. The study instrument was a questionnaire as the primary tool for collecting data from social media users in Saudi Arabia. The study population was defined as all individuals in the Kingdom of Saudi Arabia who use social media platforms. A sampling method was adopted to identify an appropriate number of participants who accurately represent the original population. The Krejci-Morgan equation was used, setting the required sample size at 384 individuals. The results demonstrated an impact of laws and standards related to digital content censorship (in all their dimensions) on the quality of digital content on social media platforms. The study also recommends monitoring laws related to digital content and establishing mechanisms to improve the quality of digital content on social media. It also recommends conducting future studies, including the challenges of monitoring digital content on social media.

Keywords: Laws and Standards, Digital Content Monitoring, Kingdom of Saudi Arabia.

المقدمة

تُعتبر وسائل التواصل الاجتماعي جزءً أساسيًا من حياة الأفراد في العصر الرقمي الحالي، حيث تمثل مساحة للتفاعل والتواصل بين المستخدمين، مما يسهم في تشكيل العلاقات الاجتماعية وتعزيز المشاركة الفعّالة في المجتمعات العالمية وتوفر منصات التواصل الاجتماعي نموذجًا متنوعًا من قنوات الاتصال، تمكن الأفراد من مشاركة الأفكار والخبرات والمعلومات في الوقت الحقيقي. وهذا بدوره، يتيح تشكيل الهوية الرقمية ويعزز من الوعي المجتمعي إن تم استخدام هذه المنصات بطرق إيجابية. ومع تزايد تأثير وسائل التواصل الاجتماعي، تبرز الأهمية المتزايدة لفهم كيفية عمل محتوياتها وتأثيرها على مستخدميها ويمثل المحتوى الرقمي أساس التعاملات اليومية على الإنترنت، ويتضمن ذلك النصوص، الصور، الفيديوهات، والمقاطع الصوتية. إن المحتوى الرقمي ليس مجرد بيانات مفرغة، بل هو أدوات تعبير حيوية تتفاعل مع ثقافات متعددة، وتعكس الاتجاهات المجتمعية والسياسية. وتؤثر طبيعة هذا المحتوى بشكل مباشر على سلوك المستخدمين وقراراتهم، حيث أصبح المستخدمون يوجهون انتباههم إلى نوعيات معينة من المحتوى استنادًا إلى اهتماماتهم الشخصية وتجاربهم. ومع ذلك، تبرز التحديات المتعلقة بكيفية تنظيم هذا المحتوى وضمان جودته، مما يستدعي الحاجة إلى وجود معايير واضحة (Mahyuzar & Kholifah, 2023).

وتشير القوانين والمعايير المتعلقة بالرقابة على المحتوى الرقمي إلى مجموعة من الإجراءات القانونية والأخلاقية التي تهدف إلى تنظيم المحتوى وتوفير بيئة رقمية آمنة للمستخدمين. في العقود الأخيرة، أصبحت هذه المعايير ضرورة لضمان سلامة المعلومات المتداولة وحمايتها من السلوكيات الضارة كالإساءة، نشر الأخبار الكاذبة، أو المحتوى غير القانوني وتوضح الدراسات أن فشل القوانين في التكيف مع سرعة التنمية التكنولوجية يمكن أن يؤدي إلى آثار سلبية على المجتمعات والعلاقات الإنسانية، مما يستوجب تطوير تشريعات قادرة على مواجهة التحديات الجديدة في الفضاء الرقمي وعند إجراء قراءة متأنية للقوانين والمعايير المتعلقة بالرقابة على المحتوى الرقمي، يمكن أن نكشف عن التبعات القانونية والاجتماعية لمختلف الأنظمة الحالية. بعض الأنظمة قد تسمي ما يعتبر مقبولاً أو غير مقبول وفقًا لمعايير غير متسقة، مما يعقد الأمر بالنسبة للمستخدمين والمطورين على حد سواء. تتفاوت الاستجابة التنظيمية من دولة إلى أخرى، وتتأثر بالقيم الثقافية والاجتماعية القائم عليها المجتمع، مما يستدعي دراسة شاملة لهذه الأنظمة بغرض تحسينها وتطويرها (Mahyuzar & Kholifah, 2023).

وعند التركيز على قراءة القوانين والمعايير المتعلقة بالرقابة على المحتوى الرقمي في منصات التواصل الاجتماعي، يبرز التحدي المتمثل في تحديد تلك المعايير بشكل واضح وشامل. تعتبر منصات مثل فيسبوك،

تويتر، وإنستغرام مصادر رئيسية للمحتوى الذي يتزايد رقابته من قبل الحكومات والهيئات المختلفة، مما يشير إلى الحاجة إلى استراتيجيات فعالة لتنظيمها بطريقة عادلة وموضوعية. تجدر الإشارة إلى أن الضغوط العامة والسياسية تدفع منصات التواصل الاجتماعي إلى اعتماد خوارزميات للتعديل على المحتوى وتطبيق أنظمة ذكاء اصطناعي أكثر فعالية، مما يثير قضايا مرتبطة بالحرية الفردية وحقوق الإنسان (Gorwa et al., 2020).

وتخضع منصات التواصل الاجتماعي لإشراف دقيق وتنظيم واضح بما يتماشى مع القيم الثقافية والدينية المميزة للمجتمع. تضع الحكومة السعودية مجموعة من القوانين والمعايير لضمان أن المحتوى المتداول على هذه المنصات يلتزم بأخلاقيات المجتمع، حيث تشمل هذه القوانين إجراءات صارمة لمراقبة المحتوى الذي يُعتبر غير مناسب أو ضار. تعكس هذه الجهود لدى الحكومة رغبة في تحقيق توازن بين حرية التعبير وضرورات تنظيم الفضاء الإلكتروني، مع عدم إغفال القضايا المرتبطة بحماية المستخدمين من المخاطر المحتملة المرتبطة بالمحتوى الرقمي (Suparjo & Sinaga, 2022).

الإطار المنهجي للدراسة

مشكلة الدراسة والحاجة إليها:

تُعد موضوع القيود التي تفرضها القوانين والمعايير على المحتوى الرقمي في منصات التواصل الاجتماعي موضوعًا ذا أهمية متزايدة في العالم الحديث، خاصة في السياق السعودي. تتعدد المشكلات المرتبطة بمراقبة وحماية المحتوى الرقمي، حيث تتداخل عوامل ثقافية، اجتماعية، وتقنية تعقد من إدارة هذا الجانب، مما يجعل من الصعب صياغة استراتيجيات فعالة للتعامل مع المحتوى المتنوع والضار الذي يمكن أن يظهر على هذه المنصات، وتشير الدراسات إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي تمثل منصة رئيسية لنقل المعلومات، ومعظم هذه المعلومات تكون غير موثوقة، ويرجع ذلك بالأخص إلى حماية حرية التعبير دون مرجعية واضحة لمعايير الجودة أو المصداقية (طيبة وآخرون، 2023). تكمن المشكلة في القدرة المحدودة على تنظيم المحتوى على هذه المنصات على الرغم من تأثيره الكبير على حياة الأفراد والمجتمعات. ففي البيئة الرقمية، لا يقتصر الأمر على الدعاية الإيجابية أو المعلومات المفيدة، بل يمتد ليشمل الأخبار الكاذبة والشائعات، والمحتوى الذي قد يسبب ضررًا اجتماعيًا ونفسيًا بالإضافة إلى ذلك، يعاني المستخدمون من عدم وجود تنظيم مركزي فعال يمكن أن يوجههم حول ما يتعين عليهم تصديقه أو اتباعه. ووفقًا لبعض الدراسات، أدت هذه الانفلاتات إلى انتشار صور نمطية سلبية وتعزيز ثقافة العنف ورموز التنمر بين

المراهقين. ويعتبر ذلك تهديدًا جادًا للحس الاجتماعي والأخلاقي الموجود كجزء من الهوية الجماعية. تبرز هنا الحاجة إلى تطبيق قوانين صارمة ومناسبة للرقابة على المحتوى، بالإضافة إلى العمل على زيادة الوعي الجماهيري لأهمية الانتقاء الدقيق للمعلومات المستهلكة (الطويل، 2024).

أما في السياق الاجتماعي فإن القيم الثقافية والدينية تلعب دورًا حاسمًا في تشكيل الأنظمة الاجتماعية والسياسية. يُعاني المجتمع من بعض التحديات نتيجة التغيرات السريعة التي تطرأ على الحياة بسبب استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. هذه المعايير محاطة بنزاعات تتعلق بالحرية والتحكم، مما يعكس تباينًا في الآراء حول كيفية إدارة محتوى منصات التواصل الاجتماعي بشكل مناسب (العنزي، 2024). ويتجلى أحد التحديات الكبرى المرتبطة بمحتوى وسائل التواصل الاجتماعي في مسألة التنمر الإلكتروني والانتهاكات المستمرة للخصوصية. على الرغم من أن منصات التواصل الاجتماعي يمكن أن تعزز التواصل والتفاعل الإيجابي، إلا أن وسائل الإعلام هذه قد تحولت أيضًا إلى بيئات خصبة للتنمر والممارسات السلبية. تشير الأبحاث إلى أن غالبية مستخدمي تويتر وإنستغرام يعانون من تأثيرات سلبية مثل التنمر والتحرش عبر الإنترنت، مما يزيد من الضغط النفسي (الأمين وترك، 2024). ومع تطور هذه المنصات، تبرز الحاجة الملحة لضوابط تحد من العواقب الوخيمة لهذه الظواهر السلبية. على سبيل المثال، تفرض الأنظمة على وسائل التواصل الاجتماعي مراجعة محتوى المستخدمين بطرق لا تؤثر سلبًا على حرية التعبير. ولكن للأسف، يعتبر الأمر تعقيدًا في وضع استراتيجيات واضحة لمراقبة المحتوى، بحيث توزع الأخطار بحذر لعدم الإضرار بالقيم المجتمعية الأساسية (المطيري، 2022؛ العامري، 2025).

وتتزايد الآراء التي تشير إلى أن الهيئات التنظيمية يجب أن تلعب دورًا نشطًا في وضع سياسات محددة لمراقبة المحتوى وضمان السلامة العامة. تشير بعض الدراسات إلى أن التدخل القائم على القوانين يجب أن يتوازن بين حماية المجتمع وإبقاء حرية الكلام مستمرة. يمكن تحقيق توازن أفضل من خلال المناقشات المستمرة والتعاون بين الهيئات المعنية والمجتمع المدني، مما يعزز الحوار حول القيم والأخطار المرتبطة بوسائل التواصل الاجتماعي (العنزي، 2024؛ الذيابي، 2022). وعلاوة على ما تقدم، فمن الضروري أيضًا تعزيز التعليم الرقمي ومحو الأمية الإعلامية لدى المستخدمين، خصوصًا الشباب الذين يُعتبرون الأكثر استعمالاً لهذه المنصات. تشير البحوث إلى أن التعليم حول استخدام وسائل الإعلام بفعالية يمكن أن يقلل من مخاطر السلوكيات السلبية (الأمين وترك، 2024). وبعيدًا عن الضغوطات الاجتماعية، يجب أن تنظر الأبحاث إلى التأثيرات النفسية والسلوكية الناتجة عن الاستخدام المكثف لمنصات التواصل الاجتماعي. يُظهر بعض الأبحاث أن الانغماس في هذه البيئات الرقمية يؤدي إلى التضحية بالصحة النفسية والرفاه الاجتماعي للأفراد.

لذا، فإن التعرف على كيفية تأثير المحتوى الرقمي يظل ضرورة ملحة لاستكشاف الحلول الممكنة للقضاء على المخاطر (جراح، 2021).

وتأسيساً على ما سبق تسعى الدراسة إلى الوقوف على القوانين والمعايير المتعلقة بالرقابة على المحتوى الرقمي في منصات التواصل الاجتماعي في المملكة العربية السعودية وانعكاساتها الحالية والمستقبلية في مجال الاعلام الرقمي.

أهمية الدراسة

- **الأهمية النظرية:** تساهم هذه الدراسة في إثراء المعرفة حول الإطار القانوني والتنظيمي للرقابة على المحتوى الرقمي في السعودية، وتوفر مرجعًا للباحثين والمهتمين بهذا المجال. كما أنها تسلط الضوء على التحديات والفرص المتعلقة بتطبيق هذه القوانين والمعايير في بيئة رقمية متغيرة باستمرار. وتساعد في فهم العلاقة بين التشريعات واللوائح الخاصة بالمحتوى الرقمي وتأثيرها على جودة هذا المحتوى، مما يعزز من الأدبيات العلمية في هذا المجال.
- **الأهمية التطبيقية:** تقدم هذه الدراسة توصيات عملية لصانعي السياسات والجهات الرقابية في السعودية لتطوير وتحسين القوانين والمعايير المتعلقة بالرقابة على المحتوى الرقمي، بما يضمن تحقيق التوازن بين حرية التعبير وحماية المجتمع. كما أنها تفيد منصات التواصل الاجتماعي في فهم التزاماتها القانونية والأخلاقية، وتساعدها في تطوير آليات فعالة للرقابة الذاتية على المحتوى. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يستفيد منها المستخدمون في زيادة وعيهم بحقوقهم ومسؤولياتهم عند استخدام هذه المنصات. ويمكن للنتائج أن تساعد في وضع برامج تدريبية للعاملين في مجال الإعلام الرقمي لتعزيز مهاراتهم في التعامل مع المحتوى الرقمي بشكل مسؤول.

أهداف الدراسة

يتحدد الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على تأثير للقوانين والمعايير المتعلقة بالرقابة على المحتوى الرقمي (بأبعادها مجتمعة) على جودة المحتوى الرقمي على منصات التواصل الاجتماعي (بأبعاده مجتمعة) في السعودية وتفرع من الهدف الرئيسي عدة أهداف فرعية وهي على النحو التالي:

1. التعرف على أثر القوانين والمعايير المتعلقة بالرقابة على المحتوى الرقمي (بأبعادها مجتمعة) على مصداقية المحتوى الرقمي على منصات التواصل الاجتماعي في السعودية.
2. التعرف على أثر القوانين والمعايير المتعلقة بالرقابة على المحتوى الرقمي (بأبعادها مجتمعة) على مسؤولية المحتوى الرقمي على منصات التواصل الاجتماعي في السعودية.

3. التعرف على أثر القوانين والمعايير المتعلقة بالرقابة على المحتوى الرقمي (بأبعادها مجتمعة) على أمان المحتوى الرقمي على منصات التواصل الاجتماعي في السعودية.
4. التعرف على أثر القوانين والمعايير المتعلقة بالرقابة على المحتوى الرقمي (بأبعادها مجتمعة) على تنوع المحتوى الرقمي على منصات التواصل الاجتماعي في السعودية.

تساؤلات الدراسة

يتحدد التساؤل الرئيسي في: ما أثر القوانين والمعايير المتعلقة بالرقابة على المحتوى الرقمي (بأبعادها مجتمعة) على جودة المحتوى الرقمي على منصات التواصل الاجتماعي (بأبعاده مجتمعة) في السعودية؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية وهي على النحو التالي:

1. ما أثر القوانين والمعايير المتعلقة بالرقابة على المحتوى الرقمي (بأبعادها مجتمعة) على مصداقية المحتوى الرقمي على منصات التواصل الاجتماعي في السعودية؟
2. ما أثر القوانين والمعايير المتعلقة بالرقابة على المحتوى الرقمي (بأبعادها مجتمعة) على مسؤولية المحتوى الرقمي على منصات التواصل الاجتماعي في السعودية؟
3. ما أثر القوانين والمعايير المتعلقة بالرقابة على المحتوى الرقمي (بأبعادها مجتمعة) على أمان المحتوى الرقمي على منصات التواصل الاجتماعي في السعودية؟
4. ما أثر القوانين والمعايير المتعلقة بالرقابة على المحتوى الرقمي (بأبعادها مجتمعة) على تنوع المحتوى الرقمي على منصات التواصل الاجتماعي في السعودية؟

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين القوانين والمعايير المتعلقة بالرقابة على المحتوى الرقمي (بأبعادها مجتمعة) وجودة المحتوى الرقمي على منصات التواصل الاجتماعي (بأبعادها مجتمعة) في السعودية **ويتفرع من الفرضية الرئيسية عدة فرضيات فرعية وهي على النحو التالي:**

1. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين القوانين والمعايير المتعلقة بالرقابة على المحتوى الرقمي (بأبعادها مجتمعة) ومصداقية المحتوى الرقمي على منصات التواصل الاجتماعي في السعودية.

2. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين القوانين والمعايير المتعلقة بالرقابة على المحتوى الرقمي (بأبعادها مجتمعة) ومسؤولية المحتوى الرقمي على منصات التواصل الاجتماعي في السعودية.
3. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين القوانين والمعايير المتعلقة بالرقابة على المحتوى الرقمي (بأبعادها مجتمعة) وأمان المحتوى الرقمي على منصات التواصل الاجتماعي في السعودية.
4. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين القوانين والمعايير المتعلقة بالرقابة على المحتوى الرقمي (بأبعادها مجتمعة) وتنوع المحتوى الرقمي على منصات التواصل الاجتماعي في السعودية.

حدود الدراسة

- **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على القوانين والمعايير المتعلقة بالرقابة على المحتوى الرقمي في منصات التواصل الاجتماعي في السعودية، وتأثيرها على جودة المحتوى الرقمي.
- **الحدود المكانية:** المملكة العربية السعودية.
- **الحدود البشرية:** مستخدمو منصات التواصل الاجتماعي في السعودية (مثل تويتر، فيسبوك، إنستغرام، سناب شات، يوتيوب).
- **الحدود الزمنية:** 2025 (تاريخ إجراء الدراسة).

مصطلحات الدراسة

- **الرقابة على المحتوى الرقمي:** الإجراءات والتدابير التي تتخذها الجهات الحكومية أو منصات التواصل الاجتماعي لضبط وتنظيم المحتوى المنشور على الإنترنت، بهدف حماية المستخدمين والمجتمع من المحتوى الضار أو غير القانوني.
- **منصات التواصل الاجتماعي:** المواقع والتطبيقات التي تتيح للمستخدمين إنشاء وتبادل المحتوى والتفاعل مع الآخرين عبر الإنترنت (مثل تويتر، فيسبوك، إنستغرام، سناب شات، يوتيوب)
- **جودة المحتوى الرقمي:** مجموعة الخصائص التي تحدد قيمة وفائدة المحتوى المنشور على الإنترنت، وتشمل المصداقية، والمسؤولية، والأمان، والتنوع.

- **القوانين والمعايير:** مجموعة القواعد والأنظمة التي تضعها الدولة أو الجهات المختصة لتنظيم سلوك الأفراد والمؤسسات في مجال معين، وفي هذه الدراسة، في مجال الرقابة على المحتوى الرقمي.

الدراسات السابقة

- **دراسة سمرين (2024) بعنوان: القيود الواردة على حرية الرأي والتعبير في قانون الجرائم الإلكترونية (دراسة مقارنة):**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان القيود الواردة على حرية الرأي والتعبير في قانون الجرائم الإلكترونية في الأردن ومقارنتها مع المواثيق الدولية. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمقارن، وتم جمع البيانات من خلال تحليل النصوص القانونية والأحكام القضائية ذات الصلة. وقد توصلت الدراسة إلى أن قانون الجرائم الإلكترونية الأردني يفرض العديد من القيود على حرية الرأي والتعبير، وأن هذه القيود قد تتجاوز الحدود المسموح بها في المواثيق الدولية. وقد أوصت الدراسة بمراجعة قانون الجرائم الإلكترونية الأردني بما يتوافق مع المواثيق الدولية، وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان.

- **دراسة المعداوي (2024) بعنوان: المسؤولية الجزائية عن نشر الأخبار الكاذبة بالوسائل الإلكترونية:**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان المسؤولية الجزائية عن نشر الأخبار الكاذبة بالوسائل الإلكترونية في الأردن. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات من خلال تحليل النصوص القانونية والأحكام القضائية ذات الصلة. وقد توصلت الدراسة إلى أن المشرع الأردني استخدم العديد من المصطلحات المتشابهة في معرض تجريمه للأخبار الكاذبة، مما قد يؤدي إلى الغموض وعدم اليقين القانوني. وقد أوصت الدراسة بضرورة توحيد المشرع الأردني للألفاظ المستخدمة في النصوص الجزائية التي تجرم نشر الأخبار الكاذبة، وبضرورة تبني مبدأ الاختصاص العالمي في جرائم نشر الأخبار الكاذبة بالوسائل الإلكترونية.

- **دراسة الخالدي وآخرون (2023) بعنوان: دور الأمن العام في مكافحة الجرائم الإلكترونية عبر شبكات التواصل الاجتماعي: دراسة تحليلية:**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الأمن العام في مكافحة الجرائم الإلكترونية عبر شبكات التواصل الاجتماعي في الأردن. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات من خلال

تحليل محتوى صفحات الأمن العام على مواقع التواصل الاجتماعي. وقد توصلت الدراسة إلى أن الجمهور الأردني يعتمد بشكل كبير على صفحات الأمن العام للحصول على معلومات حول الجرائم الإلكترونية، وأن جهاز الأمن العام يقوم بدور بارز في مكافحة هذه الجرائم. وقد أوصت الدراسة بتكثيف الجهود الأمنية في نشر التوعية حول الجرائم الإلكترونية عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وبتغليظ العقوبات القانونية على مرتكبي هذه الجرائم.

- **دراسة كريكط (2023) بعنوان: خوارزميات الذكاء الاصطناعي وأخلاقيات محتوى مواقع التواصل الاجتماعي: أي دور؟ وأي علاقة؟**

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور خوارزميات الذكاء الاصطناعي في تحسين أخلاقيات محتوى مواقع التواصل الاجتماعي. وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات من خلال تحليل الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع. وقد توصلت الدراسة إلى أن الخوارزميات يمكن أن تلعب دورًا فعالًا في تحسين أخلاقيات محتوى مواقع التواصل الاجتماعي من خلال توفير خدمات وإجراءات مثل تعليق الحسابات والحذف التلقائي للمنشورات المسيئة.

- **دراسة الشيخ (2023) بعنوان: انتهاكات المحتوى الفلسطيني على مواقع التواصل الاجتماعي وسبل مواجهتها لدى الصحفيين والمؤثرين:**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة وحجم الانتهاكات التي يتعرض لها المحتوى الفلسطيني على شبكات التواصل الاجتماعي. وقد تم استخدام المنهج الوصفي، وتم جمع البيانات من خلال استقصاء إلكتروني على عينة من الصحفيين العاملين في قطاع غزة. وقد توصلت الدراسة إلى أن حجم الانتهاكات التي يتعرض لها المحتوى الفلسطيني مرتفعة جدًا، وأن فيسبوك ويوتيوب من أكثر شبكات التواصل الاجتماعي انتهاكًا للمحتوى الفلسطيني. وقد أوصت الدراسة بضرورة زيادة وعي الصحفيين والمؤثرين الفلسطينيين بطبيعة النشر على شبكات التواصل الاجتماعي، وضرورة التواصل مع إدارة هذه المواقع لوقف ازدواجية المعايير.

- **دراسة يخلف (2022) بعنوان: جباية صناعة المحتوى (المؤثرين) على شبكات التواصل الاجتماعي لتعبئة الإيرادات الضريبية في الجزائر:**

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة دور جباية عائدات صناعة المحتوى على شبكات التواصل الاجتماعي في تعبئة الإيرادات الضريبية في الجزائر. وقد تم استخدام المنهج الوصفي، وتم جمع البيانات من خلال

تحليل الدراسات السابقة والتقارير الإحصائية. وقد توصلت الدراسة إلى أنه من الضروري إخضاع صناعة المحتوى للضريبة لتحقيق العدالة الضريبية، وأنه يجب تعديل القانون الضريبي وقانون التجارة الإلكترونية القائمين ليشمل هذا النوع من النشاط.

- **دراسة Büchi et al. (2022) بعنوان: The Chilling Effects of Digital Dataveillance: A Theoretical Model and an Empirical Research Agenda:**

هدفت هذه الدراسة إلى فهم كيف يمكن أن يؤدي شعور الناس بالخضوع للمراقبة الرقمية إلى تقييد سلوكهم في التواصل الرقمي. وقد استخدمت الدراسة نموذجًا نظريًا قائمًا على نظرية السلوك المخطط، وتم جمع البيانات من خلال تحليل الدراسات السابقة وبيانات المسح. وقد توصلت الدراسة إلى أن زيادة الشعور بالمراقبة الرقمية يمكن أن تؤدي إلى زيادة احتمالية النتائج السلبية للتواصل الرقمي، وتقليل نية الأفراد في المشاركة في هذا التواصل. وقد أوصت الدراسة بإجراء المزيد من البحوث التجريبية لفهم تأثير المراقبة الرقمية على سلوك التواصل الرقمي.

- **دراسة Clark et al. (2021) بعنوان: Weight Stigma and Social Media: Evidence and Public Health Solutions:**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز أو تفاقم وصمة الوزن. وقد استخدمت الدراسة مراجعة للأدبيات العلمية، وتم جمع البيانات من خلال تحليل الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع. وقد توصلت الدراسة إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن تلعب دورًا إيجابيًا في الحد من وصمة الوزن من خلال توفير مساحات شاملة وداعمة للأفراد الذين يعانون من هذه المشكلة. وقد أوصت الدراسة بضرورة اتخاذ الحكومات والمنصات الاجتماعية تدابير للحد من انتشار المحتوى الذي يروج لوصمة الوزن، وبضرورة تثقيف الأفراد حول هذه المشكلة.

- **دراسة Schleffer and Miller (2021) بعنوان: The Political Effects of Social Media Platforms on Different Regime Types:**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل التأثيرات السياسية لمنصات التواصل الاجتماعي على أنواع مختلفة من الأنظمة. وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات من خلال تحليل الدراسات السابقة والتقارير الإخبارية. وقد توصلت الدراسة إلى أن منصات التواصل الاجتماعي يمكن أن يكون لها تأثيرات متنوعة على الأنظمة السياسية، بما في ذلك إضعاف الأنظمة الديمقراطية القوية، وتكثيف

الأنظمة الاستبدادية القوية، وتطرف الأنظمة الديمقراطية الضعيفة، وزعزعة استقرار الأنظمة الاستبدادية الضعيفة.

- **دراسة السقاف (2020) بعنوان: دور الرقابة الاجتماعية على مواقع التواصل الاجتماعي في اتخاذ قرار الارتباط وأثرها على سلوك الأفراد على المنصات الاجتماعية: دراسة وصفية على عينة من المجتمع السعودي:**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الرقابة الاجتماعية على مواقع التواصل الاجتماعي في اتخاذ قرار الارتباط للزواج. وقد تم استخدام المنهج الوصفي، وتم جمع البيانات من خلال استبيان على عينة من الشباب والشابات السعوديين. وقد توصلت الدراسة إلى أن الأشخاص يمارسون الرقابة الاجتماعية على مواقع التواصل الاجتماعي للبحث عن معلومات حول الشريك المحتمل، وأن هذه الرقابة تؤثر على قرار الارتباط.

تعقيب على الدراسات السابقة

- **أولًا: من حيث أهداف الدراسة:**

تختلف الدراسة الحالية بشكل كامل عن جميع الدراسات السابقة في أهدافها، حيث تركز الدراسة الحالية على العلاقة بين التوافق الاستراتيجي وتحسين الأداء التنظيمي في سياق مؤسسة صحية (مستشفى). في المقابل، تنوعت أهداف الدراسات السابقة بين دراسة القيود على حرية الرأي والتعبير في القوانين (سمرين، 2024)، المسؤولية الجزائية عن نشر الأخبار الكاذبة (المعداوي، 2024)، دور الأمن العام في مكافحة الجرائم الإلكترونية (الخالدي وآخرون، 2023)، دور خوارزميات الذكاء الاصطناعي في أخلاقيات محتوى التواصل الاجتماعي (كريكط، 2023)، انتهاكات المحتوى الفلسطيني على مواقع التواصل (الشيخ، 2023)، جباية صناعة المحتوى لتعبئة الإيرادات الضريبية (يخلف، 2022)، تأثير المراقبة الرقمية على سلوك التواصل (Büchi et al., 2022)، دور وسائل التواصل في تعزيز أو تفاقم وصمة الوزن (Clark et al., 2021)، التأثيرات السياسية لمنصات التواصل الاجتماعي (Schleffer and Miller, 2021)، ودور الرقابة الاجتماعية على مواقع التواصل في اتخاذ قرار الارتباط (السقاف، 2020).

- **ثانيًا: من حيث منهج الدراسة:**

تتوافق الدراسة الحالية مع غالبية الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي أو الوصفي التحليلي (سمرين، 2024؛ المعداوي، 2024؛ الخالدي وآخرون، 2023؛ كريكط، 2023؛ الشيخ، 2023؛ يخلف، 2022؛ Schleffer and Miller, 2021 ؛ السقاف، 2020)، بينما تختلف عن دراستين استخدمتا مناهج أخرى، هما دراسة (Clark et al., 2021) التي اعتمدت على مراجعة الأدبيات، ودراسة (Büchi et al., 2022)التي جمعت بين النموذج النظري وتحليل الدراسات السابقة وبيانات المسح.

- **ثالثًا: من حيث أداة الدراسة:**

تتوافق الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات (الشيخ، 2023؛ السقاف، 2020)، بينما تختلف عن الدراسات الأخرى التي اعتمدت على تحليل النصوص القانونية والأحكام القضائية (سمرين، 2024؛ المعداوي، 2024)، تحليل محتوى صفحات التواصل الاجتماعي (الخالدي وآخرون، 2023)، تحليل الدراسات السابقة والتقارير) كريكط، 2023؛ يخلف، 2022؛ Schleffer and Miller, 2021; Clark et al., 2021; Büchi et al., 2022).

- **رابعًا: من حيث مكان الدراسة:**

لا تتوافق الدراسة الحالية مكانيًا مع أي من الدراسات السابقة، فهي الدراسة الوحيدة التي تجرى في السعودية (مستشفى الملك فهد للقوات المسلحة بجدة). الدراسات السابقة أجريت في دول وسياقات مختلفة، منها الأردن (سمرين، 2024؛ المعداوي، 2024؛ الخالدي وآخرون، 2023)، فلسطين (الشيخ، 2023)، الجزائر (يخلف، 2022)، أو ركزت على سياقات أوسع أو غير محددة جغرافيًا) كريكط، 2023؛ Schleffer and Miller, 2021; Clark et al., 2022; Büchi et al.السقاف، 2020).

- **خامسًا: من حيث عينة الدراسة:**

لا تتوافق الدراسة الحالية مع أي من الدراسات السابقة من حيث العينة، فالدراسة الحالية تستهدف المرضى، وهو ما يختلف نوعيًا عن عينات الدراسات الأخرى التي شملت صحفيين ومؤثرين (الشيخ، 2023)، شباب وشابات (السقاف، 2020)، أو لم تعتمد على عينات بشرية محددة في بعض الحالات (سمرين، 2024؛ المعداوي، 2024؛ الخالدي وآخرون، 2023؛ كريكط، 2023؛ يخلف، 2022؛ Schleffer and Miller, 2021; Clark et al., 2022; Büchi et al.).

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بعدة جوانب جوهرية:

1. التركيز على صحافة البيانات: الدراسة الحالية تتمحور حول صحافة البيانات تحديدًا، أي استخدام البيانات وتحليلها وتصويرها لإنتاج قصص إخبارية. هذا التركيز المتخصص يميزها عن الدراسات السابقة التي تناولت مواضيع أوسع نطاقًا مثل القيود القانونية على حرية التعبير (سمرين، 2024)، المسؤولية الجزائية عن الأخبار الكاذبة (المعداوي، 2024)، دور الأمن العام في مكافحة الجرائم الإلكترونية (الخالدي وآخرون، 2023)، أخلاقيات محتوى التواصل الاجتماعي (كريكط، 2023)، انتهاكات المحتوى على منصات التواصل (الشيخ، 2023)، جباية صناعة المحتوى (يخلف، 2022)، تأثير المراقبة الرقمية (Büchi et al., 2022)، وصمة الوزن على وسائل التواصل (Clark et al., 2021)، التأثيرات السياسية لمنصات التواصل (Schleffer and Miller, 2021)، والرقابة الاجتماعية على مواقع التواصل (السقاف، 2020).
2. الشفافية والمساءلة كمتغيرين تابعين: الدراسة الحالية تربط صحافة البيانات بمتغيرين أساسيين في العمل الصحفي وهما الشفافية والمساءلة. هذا الربط المباشر والمحدد غير موجود في الدراسات السابقة التي، وإن كانت تناولت بعض جوانب ذات صلة (مثل الأخبار الكاذبة أو القيود على حرية التعبير)، إلا أنها لم تتناول الشفافية والمساءلة كنتيجة محتملة لممارسة صحفية معينة.
3. السياق السعودي الحديث: الدراسة الحالية محددة بـ الأخبار الحديثة في السعودية. هذا التحديد الجغرافي والزمني يوفر سياقًا فريدًا للدراسة، ويجعلها ذات أهمية خاصة للمشهد الإعلامي السعودي. الدراسات السابقة تناولت سياقات مختلفة (الأردن، فلسطين، الجزائر) أو لم تحدد سياقًا جغرافيًا /زمنيًا محددًا.
4. الجمع بين الصحافة والقيم الديمقراطية: الدراسة الحالية تدرس تأثير ممارسة صحفية (صحافة البيانات) على قيمتين أساسيتين في الديمقراطيات الحديثة (الشفافية والمساءلة). هذا الجمع بين مجال الإعلام والقيم الديمقراطية يعطي الدراسة بعدًا أعمق وأكثر أهمية من الدراسات السابقة التي ركزت على جوانب قانونية، أمنية، اقتصادية، اجتماعية، أو سياسية متفرقة دون هذا الربط المباشر.

5. الهدف التطبيقي: الدراسة الحالية، بتركيزها على صحافة البيانات في السعودية، يمكن أن يكون لها هدف تطبيقي يتمثل في تقديم توصيات لتحسين الممارسات الصحفية وتعزيز الشفافية والمساءلة في الإعلام السعودي.

إجراءات الدراسة وتحليل العينة

نوع الدراسة:

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية، حيث تهدف إلى وصف الظاهرة المدروسة وتحليلها للكشف عن طبيعة العلاقة بين متغيراتها. وقد تم اعتماد هذا النوع من الدراسات لما يتمتع به من ملاءمة عند دراسة الظواهر الاجتماعية والسلوكية، خاصة عند محاولة فهم الاتجاهات والميول ودرجة التأثير بين المتغيرات. كما تم استخدام المنهج الكمي في جمع البيانات وتحليلها إحصائيًا من خلال أدوات قياس منظمة، ما يسهم في الوصول إلى نتائج دقيقة يمكن تعميمها على المجتمع الأصلي في حدود العينة المدروسة.

منهج الدراسة:

المنهج الوصفي التحليلي هو المنهج الأنسب لهذه الدراسة، حيث يهدف إلى وصف وتحليل الظواهر والمواقف الاجتماعية والإنسانية، وتفسيرها، واستخلاص النتائج منها. ويعتمد هذا المنهج على جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة المدروسة، وتحليلها، وتفسيرها، للوصول إلى تعميمات واستنتاجات. (العساف، 2017) وفي هذه الدراسة، سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل القوانين والمعايير المتعلقة بالرقابة على المحتوى الرقمي في منصات التواصل الاجتماعي في السعودية، وتحديد أبعادها المختلفة. كما سيتم تحليل تأثير هذه القوانين والمعايير على جودة المحتوى الرقمي المنشور على هذه المنصات، وذلك من خلال جمع البيانات من مصادر مختلفة، مثل النصوص القانونية، والتقارير الرسمية، والدراسات السابقة، واستبيانات الرأي.

مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة هم جميع الأفراد في المملكة العربية السعودية الذين يستخدمون منصات التواصل الاجتماعي. وفقًا لتقرير "We Are Social" و"Hootsuite"لعام 2023، بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في السعودية 36.31 مليون مستخدم، أي ما يعادل 99.0% من إجمالي السكان. وبلغ عدد مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي 32.23 مليون مستخدم، أي ما يعادل 88.8% من إجمالي السكان. (We Are Social

(Hootsuite, 2023 & تعتبر هذه الأرقام مؤشرًا على الانتشار الواسع لاستخدام منصات التواصل الاجتماعي في السعودية، مما يجعل سكان الدراسة كبيرًا ومتنوعًا. ويشمل هذا التنوع فئات عمرية مختلفة، ومستويات تعليمية وثقافية متباينة، وخلفيات اجتماعية واقتصادية متنوعة.

عينة الدراسة:

نظرًا لكبر حجم مجتمع الدراسة، الذي يُقدَّر بحوالي (32.23) مليون مستخدم لمنصات التواصل الاجتماعي، فقد تعذّر إجراء الدراسة على جميع أفراد المجتمع بسبب الجوانب الزمنية والمادية واللوجستية. وبناءً عليه، تم اعتماد أسلوب العينة لتحديد عدد مناسب من المشاركين يمثلون المجتمع الأصلي تمثيلًا دقيقًا. وقد تم استخدام معادلة كريجسي ومورجان (Krejcie & Morgan, 1970) لتحديد حجم العينة المناسب، والتي تُعد من أكثر المعادلات شيوعًا واعتمادًا في البحوث الاجتماعية عند التعامل مع المجتمعات الكبيرة. وبناءً على هذه المعادلة، تم تحديد حجم العينة بما يتناسب مع حجم المجتمع الكلي، وبدرجة ثقة 95.% وبتطبيق المعادلة يكون حجم العينة المطلوب هو 384 فردًا. ومع ذلك، لزيادة دقة النتائج وتقليل هامش الخطأ، يمكن زيادة حجم العينة.

مسوغات اختيار العينة:

تم اللجوء إلى اختيار عينة ممثلة من مجتمع الدراسة نظرًا لعدة مسوغات منهجية وعملية، من أبرزها:

1. ضخامة حجم مجتمع الدراسة: إذ يُقدَّر عدد مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي في المملكة العربية السعودية بحوالي (32.23) مليون مستخدم، وهو عدد يصعب تغطيته بالكامل من حيث الزمن والموارد البشرية والمالية.
2. تحقيق الكفاءة في جمع البيانات: يساعد استخدام العينة على تقليل الوقت والجهد والتكاليف المرتبطة بعملية جمع البيانات، دون التأثير السلبي على دقة النتائج، شريطة أن تكون العينة ممثلة للمجتمع الأصلي.
3. إمكانية التحكم في جودة البيانات: يتيح استخدام العينة للباحث متابعة البيانات والتحقق من صدقها وثباتها بشكل أدق مقارنةً بدراسة المجتمع بأكمله.

4. الاعتماد على الأساليب الإحصائية المعتمدة: تم تحديد حجم العينة وفقًا للمعايير العلمية باستخدام معادلة كريجسي ومورجان (Krejcie & Morgan, 1970)، التي توفر إطارًا علميًا موثوقًا لتحديد حجم العينة المناسب للمجتمعات الكبيرة

أداة جمع البيانات (الاستبيان):

الاستبيان هو أداة شائعة الاستخدام في البحوث الاجتماعية والإنسانية، ويستخدم لجمع البيانات من عينة ممثلة من السكان. يتكون الاستبيان من مجموعة من الأسئلة المكتوبة، والتي يتم تصميمها لقياس متغيرات الدراسة. في هذه الدراسة، سيتم استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي في السعودية. ويسعى الاستبيان لقياس متغيرات الدراسة، وهي:

- **المتغير المستقل:** القوانين والمعايير المتعلقة بالرقابة على المحتوى الرقمي (بأبعاده الأربعة: الإطار التشريعي، الجهات الرقابية، آليات الرقابة، المعايير الأخلاقية والاجتماعية).
- **المتغير التابع:** جودة المحتوى الرقمي على منصات التواصل الاجتماعي (بأبعاده الأربعة: المصداقية، المسؤولية، الأمان، التنوع) سيتم صياغة أسئلة الاستبيان بطريقة واضحة ومفهومة، وتجنب الأسئلة المزدوجة أو الموجهة. وسيتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المشاركين.

إجراءات الصدق والثبات:

استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS لتحليل البيانات التي تم جمعها التالية:

- **الإحصاء الوصفي:** لوصف خصائص العينة وتوزيع المتغيرات (مثل المتوسطات، والانحرافات المعيارية، والتكرارات، والنسب المئوية).
- **اختبار الارتباط:** لقياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع (مثل معامل ارتباط بيرسون).
- **اختبار الانحدار:** لتحليل تأثير المتغير المستقل (بأبعاده) على المتغير التابع (بأبعاده) (مثل تحليل الانحدار المتعدد).
- **اختبار "ت" (T-test):**لمقارنة المتوسطات بين مجموعتين (إذا كانت هناك مجموعات للمقارنة في الدراسة).

- **تحليل التباين الأحادي (ANOVA):** لمقارنة المتوسطات بين أكثر من مجموعتين (إذا كانت هناك مجموعات للمقارنة في الدراسة).

الخاتمة

يتضح لنا أن القوانين والمعايير المتعلقة بالرقابة على المحتوى الرقمي تقوم على مجموعة من الإجراءات القانونية والأخلاقية التي تهدف إلى تنظيم المحتوى وتوفير بيئة رقمية آمنة للمستخدمين. في العقود الأخيرة، أصبحت هذه المعايير ضرورة لضمان سلامة المعلومات المتداولة وحمايتها من السلوكيات الضارة كالإساءة، نشر الأخبار الكاذبة، أو المحتوى غير القانوني وتوضح الدراسات أن فشل القوانين في التكيف مع سرعة التنمية التكنولوجية يمكن أن يؤدي إلى آثار سلبية على المجتمعات والعلاقات الإنسانية، مما يستوجب تطوير تشريعات قادرة على مواجهة التحديات الجديدة في الفضاء الرقمي وعند إجراء قراءة متأنية للقوانين والمعايير المتعلقة بالرقابة على المحتوى الرقمي، يمكن أن نكشف عن التبعات القانونية والاجتماعية لمختلف الأنظمة الحالية. بعض الأنظمة قد تسمي ما يعتبر مقبولاً أو غير مقبول وفقًا لمعايير غير متسقة إن المحتوى الرقمي ليس مجرد بيانات مفرغة، بل هو أدوات تعبير حيوية تتفاعل مع ثقافات متعددة، وتعكس الاتجاهات المجتمعية والسياسية وتؤثر طبيعة هذا المحتوى بشكل مباشر على سلوك المستخدمين وقراراتهم، حيث أصبح المستخدمون يوجهون انتباههم إلى نوعيات معينة من المحتوى استنادًا إلى اهتماماتهم الشخصية وتجاربهم. ومع ذلك، تبرز التحديات المتعلقة بكيفية تنظيم هذا المحتوى وضمان جودته، مما يستدعي الحاجة إلى وجود معايير واضحة، وأن الدراسة الحالية سعت للوقوف على مدى تأثير القوانين والمعايير على جودة المحتوى الرقمي التي يتم إتاحته عبر منصات التواصل الاجتماعي.

المراجع

1. الباشا، عبد الله، &النور، محمد. (2024). أساس المسؤولية التقصيرية في الفقه الإسلامي بين النظرية الشخصية والنظرية الموضوعية. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، 21.(1)
2. تقي، محمد، &تقي، غفران. (2021). حرية الرأي والتعبير، مظاهرها وأسسها القانونية في دساتير بعض الدول الأوروبية والعربية: دراسة تأصيلية مقارنة على ضوء الاتفاقية الأوروبية والميثاق العربي لحقوق الإنسان Mieyar، 25(3)، 708.

3. جعفري، نوال. (2017). انعكاسات شبكات التواصل الاجتماعي على الهوية الثقافية للشباب الجامعي الجزائري: شبكة فيس بوك أنموذجًا. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (31)، 18.1.

4. الذيابي، شجاع. (2022). رؤية النخبة الإعلامية في السعودية لدور تقنيات الذكاء الاصطناعي في الحد من تأثير الأخبار الكاذبة على منصات الإعلام الاجتماعي. مجلة الإعلام الرقمي، 4.(2)

5. السقاف، رشا. (2020). دور الرقابة الاجتماعية على مواقع التواصل الاجتماعي في اتخاذ قرار الارتباط وأثرها على سلوك الأفراد على المنصات الاجتماعية: دراسة وصفية على عينة من المجتمع السعودي. المجلة المصرية لبحوث الإعلام، 72.

6. الطويل، علي. (2024). الدور الوقائي للأسرة لتعزيز الأمن في المجتمع من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والمؤثرين فيها: دراسة مقارنة بين مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في اليمن والمملكة العربية السعودية. المجلة الدولية لنشر الأبحاث والدراسات، 5(56)، 512.

7. طيبة، حصة، العتيبي، منى، المطيري، ريم، &ريان، إيمان. (2023). دور وسائل التواصل الاجتماعي في تسويق المواسم السياحية: دراسة ميدانية على زوار موسم الرياض. المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، 5(51)، 133.101–

8. العامري، ندى. (2025). دور وسائل التواصل الاجتماعي في تحقيق الاستقرار الأسري: دراسة مطبقة على عينة من الأسر بالمدينة المنورة. المجلة الدولية للبحوث والدراسات والنشر، 6(64)، 224.195–

9. العساف، صالح بن حمد. (2016) المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. دار الزهراء.

10. العنزي، فاطمة. (2024). تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الوعي بالعلامة التجارية في جمعيات الأيتام في المملكة العربية السعودية .مجلة العلوم التربوية والإنسانية، (39)، 33.1–

11. القدمي، أحمد. (2024). واقع قوانين الصحافة والنشر اليمنية وأثرها على الحرية الصحفية: دراسة ميدانية من وجهة نظر الصحفيين في اليمن .مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، (40)، 713–744.

12. المطيري، نورة. (2022). أثر الاستخدام المكثف للتواصل الاجتماعي في زيادة التنمر الإلكتروني بين طالبات المرحلة الثانوية بالرياض بالمملكة العربية السعودية. Journal of Education (JOE)، 36.(142)

13. المعداوي، محمد. (2024). المسؤولية الجزائية عن نشر الأخبار الكاذبة بالوسائل الإلكترونية (رسالة ماجستير). جامعة الشرق الأوسط، عمّان، الأردن.

14. Arafah, B. and Hasyim, M. (2023). Digital literacy: the right solution to overcome the various problems of meaning and communication on social media. Studies in Media and Communication, 11(4), 19.

15. Büchi, M., Festic, N., & Latzer, M. (2022). The chilling effects of digital dataveillance: A theoretical model and an empirical research agenda. Big Data & Society, January-June, 1-14.

16. Mahyuzar, H. and Kholifah, K. (2023). The effect of digital marketing activities on intention to buy at shopee (study on generation x and y). Jurnal Ilmiah Manajemen Kesatuan, 11(3), 1129-1138.

17. Schleffer, G., & Miller, B. (2021). The political effects of social media platforms on different regime types. Texas National Security Review, 4(3), 78-103.

18. Suparjo, S. and Sinaga, F. (2022). Exploring the metacognitive dimensions of social media consumption for elementary education in islamic boarding schools: a study on self-reflection and self-regulation. Al-Bidayah Jurnal Pendidikan Dasar Islam, 14(1), 163-182.